بلومبرغ: الكويت تعتزم استثمار مليار دولار في طرح «أرامكو»

أشارت مصادر لوكالة بلومبرغ إلى أن الحكومة الكويتية تعتزم استثمار مليار دولار في الطرح العام الأولي لشركة «أرامكو السعودية»، إذ يأتي قرار الكويت بعد أن أعلنت أبوظبي أنها تخطط لاستثمار 1.5 مليار دولار في اكتتاب «أرامكو».

وكان قد أعلن كل من سامبا كابيتال والأهلي كابيتال وHSBC العربية السعودية، بصفتهم المستشارين الماليين والمنسقين الرئيسيين لطرح أرامكو، أن طلبات شريحة المؤسَسات خلال الأيام الخمسة عشر الأولى من عملية بناء سجل الأوامر تجاوزت 144 مليار ريال، ما يعني تغطية شريحة المؤسسات بمرتين وربع المرة حتى الآن.

يشار إلى أن الحكومة السعودية تستهدف جمع أكثر من 25 مليار دولار من خلال بيع 1.5% من إجمالي أسهم أرامكو.

السيولة تقلصت 40.3 بالمئة إلى 34.83 مليون دينار

البورصة تتراجع تحت ضغوط جني الأرباح ونقص السيولة

أنهت المؤشرات الكويتية تعاملات أمس الثلاثاء متراجعة بشكل جماعي بعد سلسلة ارتفاعات طوال الجلسات الأربع الماضية، وذلك نتيجة لجني الأرباح الذي طال العديد من الأسهم.

وهبط المؤشر العام للبورصة الكويتية بنحو 0.51 بالمائة عند مستوى 6003.74 نقطة خاسراً 30.9 نقطة، كما تراجع المؤشران الرئيسي والأول بنسبة 0.29 بالمائة و0.59 بالمائة على الترتيب.

وتقلصت سيولة البورصة 40.3 بالمائة إلى 34.83 مليون دينار مقابل 58.29 مليون دينار بالأمس. كما تراجعت أحجام التداول 17.6 بالمائة إلى 196.32 مليون سهم مقابل 238.18 مليون سهم بجلسة سابقة.

وقال نائب رئيس قسم البحوث بشركة كامكو للاستثمار، إن السوق تراجع على وقع عمليات جني الأرباح بعد الصعود القوي في الجلسات الأربع الماضية.

وأوضح رائد دياب وفقا لموقع «مباشر»، أن السوق الكويتية كانت أفضل الأسواق الخليجية في نوفمبر الماضي، إضافة إلى أنها من أفضل الأسواق أداء على مستوى العالم.

وأشار دياب إلى أن هذا الأداء الإيجابي للسوق يعود إلى زيادة التدفقات الأجنبية منذ انضمام وترقية البورصة الكويتية على مؤشرات الأسواق العالمية.

وأضاف أن التركيز كان واضحاً على الأسهم القيادية الكبيرة، التي من المتوقع لها أن تكون ضمن الأسهم المدرجة على تلك المؤشرات العالمية وخاصة أسهم القطاع المصرفي، الذي تميز بأدائه الممتاز ونتائجه المالية القوية والثابتة.

وقال دياب: «إننا قد نرى المزيد من التصحيح الطبيعي إلى الأسفل لكن الصورة العامة لبورصة الكويت لا تزال إيجابية حيث إنه من المتوقع للمؤشر العام في الفترة القادمة تخطي أعلى مستوى مسجل له لهذا العام بالقرب من 6155 نقطة». قطاعياً، سجلت مؤشرات 8 قطاعات هبوطاً اليوم يتصدرها السلع الاستهلاكية بانخفاض نسبته 3.6 بالمائة، بينما ارتفعت مؤشرات 3 قطاعات أخرى بصدارة الاتصالات بنمو معدله 0.26 بالمائة. وجاء سهم «السكب» على رأس القائمة الحمراء للأسهم المُدرجة بانخفاض نسبته 9.92 بالمائة، فيما تصدر سهم «الديرة» القائمة الخضراء مُرتفعاً بنحو 19.7 بالمائة. وحقق سهم «الكويت الوطني» أنشط سيولة بالبورصة بقيمة 6.63 مليون دينار مُتراجعاً 1.45 بالمائة، بينما تصدر سهم «الوطنية العقارية» نشاط الكميات بتداول 3.49 مليون سهم مُتراجعاً 3.38 بالمائة.

«التجاري» ينظم حملة «شواطئنا.. أمانة» بالتعاون مع «الأيادي الخضراء»

نظم البنك التجاري حملة بيئية توعوية لتنظيف الشواطئ تحت شعار «شواطئنا ... أمانة» بالتعاون مع فريق الأيادي الخضراء البيئي، حيث هدفت هذه الحملة الى تنظيف الشواطئ من المخلفات والنفايات وحمايتها من السلوكيات الجائرة وإعادة الحيوية إلى حياتها الفطرية بما يوفر الحماية للإنسان والكائنات الحية الأخرى.

وجاءت هذه الحملة إدراكاً من البنك التجاري بأهمية تفعيل مساهماته الرامية إلى الحفاظ على البيئة ورفع الوعي بأهميتها كإحدى محاور التنمية الشاملة المستدامة المنشودة، ويعتبر فريق الأيادي الخضراء فريق تطوعي لديه رؤية واضحه نحو مناطق صديقة للبيئة و مستدامة ورسالته نشر ثقافة التطوع المحترف في المجال البيئي ومجالات العمل التطوعي الأخرى.

جانب من الحملة

وفي تعليقها على الحملة صرحت نائب مدير عام – قطاع التواصل المؤسسي – أماني الورع قائلة «يأتي تنظيم هذه الحملة لتنظيف الشواطئ مع فريق الأيادي الخضراء البيئي إيماناً من التجاري بأهمية حماية الشواطئ والحفاظ على البيئة البحرية ودعماً للواجهة البحرية في الكويت» مبينة أن البنك التجاري يسعى دوماً إلى دعم مثل هذه الحملات التي تهدف إلى نشر الوعي البيئي وسبل المحافظة على حماية البيئة وذلك كله في إطار رسالته الرامية إلى تعميق مفهوم المسئولية الاجتماعية بين أطياف وأفراد المجتمع كافة.

واختتمت أماني الورع حديثها مؤكدة أن تنظيم ومشاركة البنك في هذه الحملات يرمي إلى إيصال رسالة للمجتمع بأهمية المحافظة على بيئة نظيفة وشواطئ خالية من المخلفات بكل أنواعها نظرا لأهمية تلك البيئة للإنسان والكائنات التي تعمل على حفظ التوازن البيولوجي، إضافة إلى غرس وتعزيز النظافة البيئية لدى جميع فئات المجتمع وللتوعية بالآثار السلبية الناتجة عن عدم المحافظة على البيئة، مؤكدة حرص التجاري الدائم على دعم كافة الفعاليات والحملات الرامية إلى حماية البيئة الكويتية.

760 مليون دينار فائض ميزان تجارة الكويت في أغسطس

أظهرت البيانات الأولية لإحصاءات التجارة الخارجية لدولة الكويت في شهر أغسطس 2019، تراجع فائض الميزان التجاري 36.9 بالمائة على أساس سنوي.

وبحسب البيان الصادر عن الإدارة المركزية للإحصاء، أمس الثلاثاء، بلغ الفائض التجاري في أغسطس الماضي 760 مليون دينار (2.51 مليار دولار)، مقابل 1.205 مليار دينار (3.97 مليار دولار) بنفس الفترة من عام 2018.

وأوضح البيان أن الصادرات في أغسطس الماضي تراجعت 24.3 بالمائة إلى 1.495 مليار دينار، فيما بلغت قيمة الواردات 735 مليون دينار متراجعة بنحو 4.7 بالمائة، على أساس سنوي.

وانخفض في نفس الفترة حجم التبادل التجاري بنحو 18.8 بالمائة ليصل بنهاية أغسطس الماضي إلى 2.23 مليار دينار، مقارنة بنحو 2.747 مليار دينار في أغسطس من العام السابق.

وأظهر تقرير «الإحصاء» احتلال دولة الصين الشعبية صدارة أهم الدول المُصدر إليها (عدا السلع النفطية) في أغسطس 2019، حيث بلغت قيمة الصادرات نحو 21.3 مليون دينار.

وجاءت الهند في المركز الثاني بصادرات تُقدر بنحو 19.4 مليون دينار، تليها العراق بواقع 17.2 مليون دينار، ثم السعودية بحوالي 16 مليون دينار.

كما احتلت الصين الصدارة لأهم الدول المستوردة منها، بقيمة واردات بلغت 156.1 مليون دينار، تليها الولايات المتحدة بنحو 68.1 مليون دينار، ثم الإمارات بقيمة 48.3 مليون دينار، ورابعاً الهند بواقع 44.6 مليون دينار.

وبلغت الصادرات الكويتية إلى دول مجلس التعاون الخليجي 42.5 مليون دينار في أغسطس الماضي، بينما كانت تبلغ 40.8 مليون دينار بالشهر المماثل من 2018، بارتفاع نسبته 4.3 بالمائة.

وبلغت حصة الصادرات الكويتية إلى دول مجلس التعاون الخليجي 2.8 بالمائة خلال الشهر، في حين كانت تبلغ 2.1 بالمائة في بالشهر المقارن بالعام الماضي.

الكويت تملك أساسيات ديموغرافية ومالية قوية لدعم تطوير سوق العقار

«الخليج»: القطاع العقاري يتطلب معلومات تدعم المستثمر في بناء قراراته

- ارتفاع أسعار الأراضي في الكويت كان سمة بارزة في السنوات الأخيرة
- مشاركة القطاع الخاص في مشاريع البنية التحتية عبر قانون الشراكة
- حجم البيوت في الكويت يستنزف الموارد والطاقة والبنية التحتية

حضور الجلسة الاقتصادية

نظم بنك الخليج جلسة حوارية لمناقشة وضع سوق العقار في الكويت وآخر مستجداته، وذلك بمشاركة نخبة من كبار التنفيذيين في الشركات العقارية الكويتية والمختصين في القطاع العقاري والجهات الحكومية والنفع العام ذات العلاقة. وتأتي هذه الجلسة انطلاقا من حرص البنك على تبادل الخبرات والتجارب بين المختصين واصحاب القرار بما يثري بيئة الأعمال ويعود بالنفع على الجميع.

ويعتبر القطاع العقاري في الكويت قطاعاً صحياً مقارنة مع دول مجلس التعاون الخليجي، وذلك بسبب عدم توسع القطاع بين عامي 2013 و 2016، وبالتالي فإن المعروض يعتبر تحت السيطرة.

ورغم السيطرة على المعروض، إلا أن هناك جملة من العوامل التي أثرت على نشاط وحجم الصفقات والتداولات في بعض قطاعاته، وكان التراجع ملحوظاً في أسعار القطاع الاستثماري على وجه الخصوص، الذي تراجع في كافة الأرباع المالية لعام 2018، بنسب تتراوح بين 0.3% و 0.5%، ليسجل مع بداية العام الجاري وتحديداً في الربع الأول تراجع بنسبة 0.3% مقارنة مع الفترة المماثلة من 2018. تراجع أسعار العقار الاستثماري أثرت بدورها على حركة التداولات التي تراجعت بدورها 16.2% في الربع الأول من العام الجاري، لتشهد بعدها نمواً طفيفاً في الربع الثاني بنسبة 1.5%، ولتعاود الهبوط بنسبة 25.7% في الربع الثالث من العام الجاري على أساس سنوي.

وتشير الأرقام إلى أن وضع القطاعين السكني والتجاري من حيث الأسعار والتداولات تأتي أفضل من القطاع الاستثماري، فرغم ارتفاع معدلات تداول السكني والتجاري بنسبة 47% و 57% على التوالي في الربع الأول من العام الجاري، إلا أن ارتفاع الأسعار في القطاعين بلغ 0.2% و0.1% على التوالي في الفترة المذكورة.

وشهدت قيمة الأراضي في الكويت ارتفاعات ملحوظة في بعض المواقع النادرة والمميزة، فبين عامي 2015 و2016، كان متوسط سعر المتر بالعقار الاستثماري في العاصمة بحدود 800 دينار، أما حالياً فهو بحدود 1400 و 1500 دينار كويتي. ورغم ارتفاع الأسعار، لاتزال بعض الشركات العقارية العائلية لها حصتها المؤثرة من تداولات العقار الاستثماري والتجاري، علماً بأن عدد الأراضي الاستثمارية الخالية تتراوح ما بين 1200 إلى 1300 أرض فقط بعد التوسّع الكبير الذي شهدته الكويت قبل عام 2013 والذي جاء استجابةً لقلّة المعروض. أما الجانب السكني، فقد كان سعر المتر في محافظة مبارك الكبير بحدود 400 دينار كويتي بين عامي 2015 و 2016، أما اليوم فهو بحدود 600 دينار تقريبا. ويأتي ارتفاع سعر الأراضي في القطاع السكني رغم تغييب دور الشركات العقارية بموجب قانون (28/9)، الذي يمنعها من التملك، ما دفع بعضها نحو الاستثمار في هذا المجال بدول الخليج واوروبا. أما العقار الصناعي، فيختلف المشهد فيه نوعاً ما، فهو يشهد طلباً متنامياً على المخازن والأراضي الصناعية بشكل عام. فيما تظهر البيانات المتاحة حالياً ارتفاع أسعار قطاعي الخدمي والحرفي، ولكن هذا الارتفاع غير مدفوع من قبل أصحاب الصناعة، بل من متداولين يتحكّمون بالعرض وسعره، والمستفيد هو تاجر العقار الذي يبحث عن النفع المادي السريع، وذلك بسبب عدم وجود قانون تملّك في هذا القطاع. كما تعاني العقارات التي تستهدف قطاع التجزئة والمطاعم، في الوقت الحاضر بسبب ضعف الطلب بالنظر ربما إلى ارتفاع أسعار الإيجارات، ولن يعود الطلب على المعروض في هذه الشريحة إلا إذا انخفضت الإيجارات.

وتشهد أسعار بعض الأراضي ارتفاعاً ملحوظاً في الوقت الذي تعتبر فيه البلاد الأقل إنفاقاً بين دول مجلس التعاون الخليجي على المبادرات الضخمة مثل تطوير الواجهة البحرية، والشويخ الصناعية، ومنطقة الشاليهات، ومشروع سكن العمال، أو ما يسمى بالمجتمعات المغلقة (Gated community) وغيرها من المشاريع الكبيرة كالمدن الصناعية.

وفيما تتوجه الدول المجاورة إلى تطوير «المشروعات الضخمة» (Mega Projects) التي حقق العديد منها نجاحاً، لم تواكب الكويت هذا التوجه رغم ما تملكه من أساسيات ديموغرافية ومالية تدعم تطوير مثل هذه المشاريع بما يعود بالمنفعة على الشركات التي تشارك فيها، فضلاً عن فئات المجتمع التي تستهدفها.

وبناء على ذلك، يحتاج القطاع اليوم إلى طرح مناطق سكنية واستثمارية وتجارية جديدة من قبل الحكومة التي تعتبر المالك الرئيسي للأراضي، وذلك لتعديل هيكلية التداول العقاري بالكويت، رغم مساعي الهيئة العامة للإسكان إلى طرح مشاريع عقارية كبرى مثل المولات والمكاتب والسكن الاستثماري في مشروع مدينة جابر الأحمد ومدينة صباح الأحمد والمدن السكنية الجديدة مثل جنوب سعد العبدالله وفق نظام الشراكة.

لا يزال توفير المعلومات المطلوبة عن العقار بكافة أشكاله معضلة يعاني منها السوق، فالقطاع يعتمد على بيانات تجمعها مختلف الجهات الحكومية عند تسجيل وتداول العقارات. اللامركزية هذه تحد من إمكانية إصدار دراسات معمّقة فيما يخص التطلعات المستقبلية والفرص التي قد يوفّرها هذا القطاع.

وتفتقد الشركات العقارية إلى وجود جهة يكون الغرض منها تجميع كافة البيانات الخاصة بالقطاع من السوق، وتوفيرها لجميع المستثمرين من الشركات والأفراد الباحثين عن استثمار رؤوس أموالهم في الكويت، فهذه البيانات تعتمد عليها الشركات العقارية في إعداد الدراسات لوضع منهجية واضحة تحقق أهداف المستثمر وكذلك ازدهار القطاع، كما تحميهم بدورها من الفشل في التطوير العقاري. تعزيز الشفافية يعتبر من أسس النهوض بأي قطاع حيوي، وبالتالي فإن تفويض جهة مستقلّة قادرة على توفير البيانات اللازمة عن القطاع، وتعمل على تنظيمه من خلال وضع الأطر والحلول المناسبة للنهوض به، سيساهم في رفع مستوى الشفافية بالقطاع. وعندما تتعزز الشفافية يرتفع مستوى تدفق رؤوس الأموال، لأن المستثمر ينظر قبل الدخول في أي استثمارات إلى البيانات والمعلومات المتوفرة عن أي استثمار يرغب الدخول فيه. ومن الحلول التي يجب تنظيمها تحت إشراف هذه الجهة هو إتاحة الفرصة لاستثمار الأراضي ووضع معايير وقوانين واضحة للمطورين العقاريين، وخلق توازن بين العرض والطلب.

وفي ظل ما يشهده القطاع العقاري المحلي من ضعف وانخفاض ملحوظ في النشاط والحاجة إلى خلق بيئة أكثر شفافيةً، تنظمها قوانين ورؤية واضحة ومعايير بناء وتمدين تساهم في تعزيز دوره على المدى الطويل، وتشجع على استقطاب الاستثمارات، يبرز القطاع الخاص كأحد الحلول الرئيسية لتلبية متطلبات الصناعة والنهوض بمستواها في ظل النقص الذي تشهده الكويت على مستوى جودة التطوير العقاري.

في إطار تطبيق مشروع الاختبارات التأهيلية للوظائف واجبة التسجيل

«أسواق المال»: مناقشة تعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم «7» لسنة 2010

المتحدثون خلال الندوة

انطلاقاً من دور هيئة أسواق المال التوعوي، وتنفيذاً لأحد أهدافها الرئيسية الواردة في المادة الثالثة من قانون إنشائها، وتحديداً الفقرة السابعة منها والتي تنص على « توعية الجمهور بنشاط الأوراق المالية والمنافع والمخاطر والالتزامات المرتبطة بالاستثمار في الأوراق المالية وتشجيع تنميته»، فقد تابعت يوم الثلاثاء الموافق 3 ديسمبر تنفيذ ثالث الفعاليات الخارجية لبرنامجها التوعوي للربع الأخير من عام 2019. وقد تولى مهام تقديم هذه الورشة التي أقيمت في قاعة خالد الخرافي الكائنة في مقر شركة بورصة الكويت كلٌ من: ألطاف سليمان – مدير دائرة التسجيل والاعتماد. وزهراء الموسى–اختصاصي لدى إدارة التراخيص والتسجيل. وزمزم العلي–محلل لدى إدارة التراخيص والتسجيل. وسارة الكندري–باحث قانوني لدى إدارة الدراسات القانونية. وفهد ملفي المطيري – اختصاصي أول في مكتب التوعية.

هذا، وقد تناولت هذه الورشة موضوعها المخصص لبحث موضوع «تعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاتهما في إطار تطبيق مشروع الاختبارات التأهيلية للوظائف واجبة التسجيل عبر محاور عدة، كان من أبرزها:

برنامج المؤهلات المهنية وآلية تطبيقه بمراحله المختلفة: مرحلتي التطبيق المبدئي والإلزامي، والمرحلة الفاصلة بينهما.

شرح التعديلات التي تمت وفقاً للقرار رقم (145) لسنة 2019 وتناولت بعض كتب اللائحة التنفيذية كالكتاب الأول (التعريفات) وشرح ما تم تعديله وإضافته من تعريفات، وكذلك التعديلات المتعلقة بالكتاب الخامس (أنشطة الأوراق المالية والأشخاص المسجلون) فيما يتعلق بالمناصب والوظائف واجبة التسجيل، والملاحق الخاصة بهذا الكتاب والملاحق الجديدة التي تم إضافتها لهذا الكتاب. الخدمات ذات الصلة بمهام التراخيص والتسجيل الخاصة بالأشخاص المسجلين والتي يتم تقديمها عبر بوابة الهيئة الإلكترونية، وآلية الحصول عليها.

ويسر هيئة أسواق المال بمناسبة مواصلتها تنفيذ فعالياتها التوعوية المختلفة أن تلفت انتباه المعنيين بأنشطتها إلى فعاليات خارجية عدة يتضمنها البرنامج التوعوي الحالي الذي تمتد فعالياته حتى نهاية عام2019 سيتم الإعلان عنها تباعاً، كما ترحب بكافة اقتراحاتهم وتساؤلاتهم ذات الصلة بنشاطها التوعوي.

«بيتك»: 10 عملاء فازوا بالسحب الرابع لحملة «إربح مع حسابي» للشباب

أعلن بيت التمويل الكويتي «بيتك» الفائزين بالسحب الرابع لحملة «اربح مع حسابي» للشباب التي تمنح العملاء فرصة الفوز بـ3 سيارت Jeep Wrangler Sport خلال فترة الحملة و120 جائزة نقدية بقيمة 250 دينار لـ10 فائزين شهريا.

وجرى السحب بالمقر الرئيسي لـ«بيتك» تحت اشراف ممثل وزارة التجارة والصناعة.

والفائزون العشرة هم: بدر سالم السعيدي بسيارة Jeep Wrangler Sport، فيما فاز كل من نواف المحيسن، فهد محمد الشايجي، سعد محمد العجمي، ناصر مسعود مفتاح، فاطمة عجيل العجيل، انفال المسليط، عائشة سعد الخالدي، بدر صالح الصليلي، فاطمة احمد العازمي، عبدالرحمن نهار محمد بجائزة نقدية بقيمة 250 دينار لكل منهم. ويأتي اطلاق هذه الحملة بمميزاتها الاضافية ضمن استراتيجية «بيتك» بالاهتمام بعملائه، حيث يقدم البنك مميزات مختلفة لعملاء برنامج «حسابي» من حملات خاصة وخصومات وجوائز ومكافآت حصرية.